او خرج منه كالمضارع ثم قيل لاحظ لها من الاعراب لوقوعها موقع المجزوم منه وهو الامر
والماضي وهذا مختار الرضي وقيل هي مصدر محلها نصب على المصدرية قال الرضي وليس
بشيء اذ لو كانت لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية وقيل
هي مبتدا ما بعدها من المرفوع الظاهر كما في هيهات زيد والضمير المقدر كما في صه ساد
مسد الخبر اي مستغنى به عنه كما استغني في اقايم الزيدان لما كان بمعنى ايقوم الزيدان عن
الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقايم
الزيدان فكذا ما نحن فيه واختار ابن مالك الحاجب هذا الوجه قال لان اسم الفعل اسم
جرد عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك
اقائم الزيدان قلت لكن هذا يفضي الى فساد المعنى بتعريفه المبتدا بانه اسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
فان هذا ليس شيئا مما ذكر فلا يكون التعريف منعكسا وتنقسم اسماء الافعال الى مشتق
كنزال من انزل ومنقول كعليك بمعنى الزم واليك بمعنى تنح ومكانك بمعنى اثبت وعندك
ولديك ودونك بمعنى خذ ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم فهذه كلها عندهم
اسماء افعال منقولة لانها مستعملة قبل ذلك لغير معنى اسم الفعل وابي عليه سوال ذكره في
شرح التسهيل وهو انه ما المانع من ان جعلوا بعض هذه الظروف اسماء الافعال وهلا جعلوها
ظروفا على حالها ولم يخرجوها عن بابها ويكون العامل مقدرا اي اثبت مكانك وتاخر
وراءك وتقدم امامك وخذ عندك وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع
بينه وبين صه وعليك واليك واما اذا امكن فلا ومن ثم جعل كصه ومه فانه ليس مشتق من شيء ولم
يستعمل قبل كونه اسم فعل لغير ذلك ولا يتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال عليها
وكتاب الله عليكم ليس عليكم فيه اسم فعل قدم عليه معموله وهو كتاب الله الزموا كتاب الله بل الاصل ح
هو مصدر موكدا لنفسه وذلك لوقوعه بعد جملة لا محتمل لها غيره وهي حرمت عليكم
امهاتكم الاية فانها دالة على ان تحريم ذلك مكتوب لا محتمل لها غيره فيكون كتاب الله من

المصدر



من المصدر الموكد لنفسه نحو له علي الف درهم اعترافا وعليكم يتعلق بالكتاب ودلوي دونكا
في قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا محمول على حذف المفسر
العامل اسم الفعل وهو دونكا او على حذف المبتدا اي هذه دلوي ودونك اسم فعل كما
في الاول او على ان دلوي دونك مبتدا وخبر على انه اي دونك ظرف لا اسم فعل والترتيب
يقتضي تقدم هذا الوجه على الذي قبله فان هذا فيه منع لكون دونك اسم فعل والاولان
يشتملان على تسليمه ولا يستقيم المنع بعد التسليم والمائح اسم فاعل من ماح يميح وفي الصحاح
الذي ينزل البئر فيملا الدلو وذلك اذا قل ماؤها فيها اي فمن اسماء الافعال ما ينكر بالتنوين
ويعرف بعدمها والاولى بعدمه كما في بعض النسخ اي بعدم التنوين ولكن اعاده الى التنوين
التي هي مسمى بالتنوين فالتنوين يجوز فيها التذكير باعتبار اللفظ والتانيث باعتبار الكلمة كما
قلت صه بالتنوين بمعناه الامر بسكوت ما واذا لم تنون فمعناه بسكوت معهود قال ابن الحاجب
في شرح المفصل كانهم قصدوا الى ان يجعلوا التنوين في صه للمعنى وحكموا على المنون بانه
نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما لاسماء الفعل الذي
بمعناه فان قيل هو اسم الفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى
قلت اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وعلوه
فاذا قدر مفهوم نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد باللفظ بها فصار امره في
التقدير مختلفا فصح ان تقدره معرفة وان تقدر نكرة الى هنا كلامه ولم يجعل الرضي تعريفه
من جهة العلمية كما فعله ابن الحاجب بل جعل من قبيل التعريف باللام اذ صه الذي لا
تنوين فيه في معنى قولك اسكت السكوت المعهود وقيد بنظر او ينكر دائما نحو ويها واوها
او يعرف دائما نحو بله وكثير من اسماء الافعال التي لا يلحقها تنوين والحق انه لا يعرف لعدم
التنوين الا انه ينكر بوجوده لان ادخال التنوين في هذا النوع من الاسماء للفرق بين المعرفة
والنكرة موذن بقصد هذه تارة وقصد هذه تارة واما ما لا تنوين فيه فيحتمل ان يكون
معرفة فقط او نكرة فقط وليس فقدان التنوين مما لا يوجد فيه اصلا دليلا على التعريف

Copyright © King Saud University